## المحاضرة الرابعة: تدخل الدولة في الاقتصاد وبداية توسع القطاع العام في الجزائر بعد الاستقلال

**اولا- نشأة وتوسع القطاع العام في الجزائر**

إن القطاع العام في الجزائر نشأ وتوسع بعد الاستقلال سنة 1962 و هذا اعتمادا على:

- إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962، و كان يهدف إلى إنشاء " جمهورية ديمقراطية شعبية " تتميز بتدخل استراتيجي للدولة يهدف عبر هيكلة اقتصادية خاضعة للدولة، وإلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي و وتحقيق مبدأ "العدالة الاجتماعية".

- هجرة الملاك المعمرين، و ترك مزارعهم، و مصانعهم، و متاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عما لها الجزائريين، و تأميمها فيما بعد.

- وجود مؤسسات عامة اقتصادية قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء و الغاز، وشركة النقل للسكك الحديدية.

يمكن القول أن قضية أملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي، بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية، انطلق منها القطاع العام وخيبت آمال رأسمال القطاع الخاص في التراكم.

إن القرارات الأولى للحكومة منذ الاستقلال تمثلت في حل مشكلة تسيير الأملاك المتروكة من طرف المعمرين، هي التي حددت القطاعين العام و الخاص في الجزائر، إذ قررت الدولة آنذاك تجميد أملاك المعمرين و هذا ما أدى إلى:

أ - إدخال التسيير العمالي في المؤسسات التي تركها المعمرون.

ب - منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين، و مصانعهم و متاجرهم، ولذا انحصر دور رأس المال الخاص من البداية في أنشطة هامشية، وعدم توسعه بسبب العراقيل التي حدثت أهمها:

*- تجميد فعلي للملكية العقارية الزراعية، و غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال الخاصة في الزراعة و البناء، وإلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة.

*- تجميد العلاقات التجارية و المالية و النقدية الخاصة مع الخارج، حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، و طرحت الدولة عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال و مراقبة الصرف، وبذلك انعدمت إمكانية معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

*- طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي أدى إلى تخوف رأس المال الخاص وأدى به إلى الانتظار و عدم المبادرة في النشاط.

*- تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة عام 1963.

**ثانيا- الأشكال الأولى لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني**

بناء على الدستور08 سبتمبر 1963 الاول و الذي حول للحزب كل الصلاحيات لتحديد الأهداف، و جعل من الاشتراكية السبيل الوحيد لرسم إستراتيجية الدولة الجزائرية، كان ذلك من أهم العوامل التي ساهمت في تدخل الدولة اقتصاديا، بمعنى أن اعتماد الأيديولوجية الاشتراكية في الدولة - اقتصادياً وسياسيا وثقافيا و اجتماعيا - يعني تحول قوى الإنتاج و وسائلها في الإدارة والمجتمع، من أيدي الطبقة البرجوازية والرأسمالية إلى ملكية جماعية تستخدمها الطبقة العاملة (البروليتاريا).

ونظرا لفرض النظام للنمط الاشتراكي، أنشأت الدولة عدة هيئات منها ما اخذ شكل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، و منها ما أخذ هيئة مؤسسة ذات طباع صناعي و تجاري، و هو النموذج الأكثر شيوعا و تفضيلا من غيره لأنه يعتمد في ذلك على سياسة اللامركزية الوظيفية، التي تمكن من تسيير المرافق العمومية بكيفية ديناميكية و مرنة.

**- النفط وتطور دور الدولة**

إن إحدى التطورات الأكثر أهمية في الجزائر، و التي أدت إلى ظهور ونشأة القطاع العام بصورة كبيرة هو ظهور وارتفاع شأن سعر النفط الذي جاء متزامنا مع فترة زوال الاستعمار وبدء المساعي لتحقيق تنمية وطنية مستقلة، تم اختيار قطاع المحروقات "Hydrocarbures" كأساس أو قاعدة للقيام بصناعة مصنعة، بحيث تشكل المحروقات مورد وطني رئيسي، لتموين التنمية و ميزان المدفوعات، و هذا لتحمل الدولة لبعض النفقات العمومية خاصة التجهيزات، و خلق مناصب الشغل لتحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع.

ومن هنا فإن القطاع العام قد اكتسب مجالا جديدا وازداد قوة مع استمرار تزايد الموارد المالية لدى الدولة، في حين صارت الدولة هي المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي، والمحدد لهيكل الاقتصاد الوطني.

وفي أواخر الستينيات و مطلع السبعينيات جاء التوسع الهائل في قطاع النفط بشكل أكبر مساهما في الزيادة الكبيرة التي تحققت في الاستثمارات، و توسع مجال القطاع العام،

ويمكن القول بصفة عامة، أن التصاعد المطرد في عائدات النفط، زاد من قوة الدولة ونفوذها زيادة هائلة، عندما جعل تحت تصرفها مقادير هائلة من الموارد التمويلية، فأخذ القطاع العام يتوسع على نحو كبير على كل المستويات، و تبع ذلك زيادة في الخدمات الاجتماعية التي تتولاها الدولة، و هكذا نجد أنه بينما استمرت الجزائر تنظر إلى القطاع العام كمحور مركزي للسياسة الاقتصادية و أداة رئيسية للتغيير.

ولذا فإن حجم القطاع العام مقاس بعائداته و نفقاته، فقد نما بسرعة حادة مع تصاعد في عائدات النفط، و هذه الحقيقة تتقاطع مع الحدود الإيديولوجية الاقتصادية لأن ملكية الثروات المعدنية، بما فيها النفط تؤول بالطبع إلى الدولة، و الدولة بغض النظر عن توجهاتها الاقتصادية و السياسية يجب عليها ضمان انتشار الدخل المتولد من النفط في أرجاء الاقتصاد الوطني عن طريق الخدمات الاجتماعية و الإعانات و غير ذلك من أشكال توزيع الدخل.

**ملاحظة:** يتكون القطاع العام من مجموعة مؤسسات تعود ملكيتها القانونية للدولة، و يتم توجيه الاستثمارات فيها بقرار من السلطة المركزية، و يعين المدراء بقرار سياسي.

**ثالثا- إستراتيجية التصنيع (تقييم الخيار الاشتراكي) (1967-1985)**

لقد لعبت الدولة دوراً حيوياً في الاقتصاد الجزائري منذ عام 1967، عندما اعتمدت التخطيط المركزي وسيلة لتدخلها المباشر في الحياة الاقتصادية، وارتكزت على استغلال رأس المال المتراكم من العائدات النفطية في قطاعات تصنيعية، جعل من الدولة الفاعل الوحيد في الديناميكية الاقتصادية، ومجال الاستثمارات والتوجيه، خاصة بعد تأميم المنشآت الإنتاجية والمناجم.

وكانت معدلات الاستثمار التصنيعي مرتفعة جدا، وصلت إلى 40% عام 1975 ، وإلى حدود 50% من الناتج القومي عام 1977، مما سهل على الدولة خلق فرص وظيفية، وصلت إلى مائتي ألف وظيفة.

وارتكزت آفاق السياسة التصنيعية على الصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك والرصاص واليورانيوم، وعلى الصناعات التحويلية كالمواد الغذائية والمشروبات الغازية والمنسوجات الجلدية، التي غطت عام 1974 معظم استهلاك السوق المحلية.

وأدت سياسة التصنيع إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي من 16% عام1965 إلى 31.8% عام1985

وأدى دخول العصر التكنولوجي وقيام الصناعات الثقيلة في الجزائر، إلى توسيع قطاعات الإنتاج للمؤسسات العمومية، والتعامل برؤوس أموال ضخمة في مجمل الاستثمارات الصناعية الإنتاجية، معتمدة على عقود عالمية مع شركات متخصصة (لفقدان الخبرة الوطنية والكفاءة اللازمة لدى العمال، وللنقص في المراقبة والإدارة).

**ملاحظة**: ارتباط العملية التنموية بالسياسة التصنيعية القائمة على استخدام رؤوس الأموال الناتجة عن العائد النفطي، جعل من المخططات التنموية ملازمة لتطور الصناعات النفطية، ومرتبطة بتطور أسعار النفط دوليا ، وهو ما يؤدي إلى ارتباط السياسة التنموية بسوق الطاقة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي، والذي سجل تراجعا ملموسا في أسعار النفط منذ عام 1986. وهو ما كان له بالغ الأثر السلبي على المؤسسات العمومية والتي بدورها اثرت على العملية الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية في الجزائر مما استدعى الى النظر في اصلاحات جديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات القانون 88-01، وقبله مع بداية الثمانينيات المتمثلة في اعادة الهيكلة(العضوية والمالية)، والتي مهّدت لسياسة الانفتاح الاقتصادي نحو الليبرالية. كما سيتم توضيحه في المحاضرات اللاحقة.